



بيان المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

بمناسبة اليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري

المنامة في 21 مارس 2017 م

تحتفل الأمم المتحدة باليوم العالمي للقضاء على التمييز العنصري والذي يصادف 21 مارس من كل عام، والذي اعتمدهت الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم (د-21) 2142 الصادر بتاريخ 26 أكتوبر 1966. وقد اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري بتاريخ 1 ديسمبر 1965، ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 4 يناير 1969.

ويأتي شعار هذا العام لليوم الدولي للقضاء على التمييز العنصري بعنوان: ((التمييط العنصري والتحريض على الكراهية بما في ذلك ما يتعلق بالهجرة)).

ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً من المقرر الخاص المعني بالأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييط العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب إلى مجلس حقوق الإنسان، تم تعريف التمييط العنصري والعنصرية على أنه "اعتماد موظفي إنفاذ القانون والأمن ومراقبة الحدود على أساس العرق أو اللون أو النسب أو الأصل القومي أو العنصري كأساس لإخضاع الأشخاص للبحث المفصل، التحقق من الهوية والتحقيقات، أو لتحديد ما إذا كان الفرد يشارك في النشاط الإجرامي". وبالتالي يشكل اللاجئيين والمهاجرين أهدافاً معينة من التمييط العنصري والتحريض على الكراهية.

ومن جانبها فإن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان إذ تحتفل إلى جانب الأمم المتحدة والعالم بهذه المناسبة، وتؤكد في الوقت ذاته على أهمية احترام الكرامة الإنسانية والمساواة بين الجميع، وأن لكل شخص الحق في التمتع بحقوق الإنسان دون تمييز، مع ضرورة كفالة تلك الحقوق للجميع باعتبارها كل لا يتجزأ، حيث لا يمكن تحقيق الأهداف الإنمائية التي تتطلع لتحقيقها دول العالم من دون القضاء على جميع أشكال التمييط العنصري.

وفي هذا السياق فإن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان تعمل بما لديها من ولاية واسعة أكد عليها قانون إنشائها وفقاً لمبادئ باريس، في مجال التعزيز والحماية إلى جنب مع كافة الجهات الرسمية والأهلية، من أجل تعزيز وتنمية وحماية حقوق الإنسان، وترسيخ قيمها ونشر الوعي بها، والإسهام في ضمان ممارستها لكافة الحقوق من دون أي تمييز، إلى جانب متابعة ورصد مدى التزام موظفي إنفاذ القانون في البحرين بالاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صدقت عليها مملكة البحرين في مجال حقوق الإنسان، لضمان نفاذها واحترامها من الجميع.